

إصلاح التعليم في سوريا: لدعم الانتقال إلى إقتصاد سوق إجتماعي

حنين السيد

تعهدت سوريا في الخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010، وكمرحلة من انتقالها إلى إقتصاد السوق الإجتماعي، بإصلاح النظام التعليمي ليتوافق بشكل أفضل مع الحقائق الإجتماعية والإقتصادية الناشئة. والهدف من الخطة الخمسية العاشرة تسهيل الانتقال من إقتصاد اشتراكي إلى إقتصاد السوق، وهي تركز على تعزيز التنمية الإجتماعية بما يشمل إستراتيجيات الحد من الفقر وخفض البطالة من خلال إصلاحات في قطاعات التربية والتعليم والحماية الصحية والإجتماعية والإفصاح أمام دور أكبر للقطاع الخاص.

على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، حقق قطاع التربية في سوريا نجاحات هامة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ومكافحة الأمية وإنتاج قوة عاملة للقطاع العام. وكان صافي نسبة الإلتحاق بمرحلة التعليم الإبتدائي (NER) في سوريا البالغ 95% أعلى بكثير من المتوسط في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي البلدان ذات الدخل المتوسط المندي (LMIC). وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة الذي بلغ 83% (2007) كما أن الفارق بين الجنسين في نسبة التسجيل ضئيل جداً.

ورغم الإستثمارات الكبيرة في توسيع الغطاء التعليمي فإن فرص الوصول إلى التعليم يظل منخفضاً في مرحلتها ما قبل وما بعد التعليم الإبتدائي مقارنة بدول في المنطقة وغيرها من الدول ذات الدخل المتوسط المندي. وعلى الرغم من أن معدل الإلتحاق في المرحلة ما قبل الإبتدائية منخفض عموماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع متوسط 16% غير أنه في سوريا أدنى من ذلك مع نسبة 13% فقط من الأطفال المسجلين. أما في المرحلة الثانوية فقد كانت سوريا البلد الوحيد الذي شهد إنخفاضاً هاماً في معدلات الإلتحاق ما بين العامين 1985 و 2000، بالإضافة إلى العراق. فقد إنخفض إجمالي نسبة الإلتحاق بالمرحلة الثانوية من 58% في سنة 1985 إلى 41% في سنة 2000. غير أنه عاود الإرتفاع خلال السنوات الخمس الأخيرة ليبلغ 68%. ومع ذلك لا تزال سوريا دون المتوسط الإقليمي (74%) ودون المتوسط في البلدان المماثلة ذات الدخل المندي (76%). أما على مستوى التعليم العالي، فإن أقل من نصف الحاصلين على الشهادة الثانوية الإلتحاق بالجامعات الرسمية. وتظهر آخر بيانات وزارة التربية أن إجمالي نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي بلغ 17% في سنة 2005.

تشير المقارنة مع دول المنطقة ومع البلدان ذات الدخل المتوسط المندي (LMIC) إلى تدني نوعية التعليم في سوريا. وقد أظهرت الدلائل العالية أن التوسع وحده غير كاف وأن تأثير الأسمال البشري على النمو سيعتمد على جودة نظام التعليم والتدريب ونوعية الأسمال البشري الناتج عنه. وقد أظهر تحليل أداء سوريا في امتحان "توجهات الدراسة العالية في الرياضيات والعلوم" TIMSS 2007 تحسينات هامة مقابل نتائج TIMSS 2003. ومع ذلك ما زال أداء سوريا أدنى من المتوسط العالمي في الرياضيات والعلوم (كما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى) فأدائها في الرياضيات أدنى من الإجهاد العام مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2003). من المؤشرات الأخرى عن تدني نوعية التعليم، إرتفاع معدلات التسرب والرسوب في النظام التعليمي وكذلك العدد الكبير للمعلمين ذوي التأهيل والتدريب المندي (أكثر من 60% من المعلمين في سوريا يحملون دبلوماً بعد دراسةٍ مهنتها سنتان فقط. كما أن عدداً كبيراً من حاملي الشهادات بعد دراسة مدتها أربع سنوات لم يتلق أي تدريب في مجال



إلى المراحل المختلفة للدراسة في سوريا ووجدت أنها أدنى من المعايير الدولية.

عناصر استراتيجية تحديث القطاع التعليمي

يمكن التحدي أمام النظام التعليمي في سوريا على المدى الطويل في تكوين قوة عمل عالية التأهيل جسّد المهارات والمؤهلات اللازمة لمساعدتها في الإلتحاق إلى إقتصاد السوق. وهناك حاجة ملحة لتحسين نوعية وملائمة التعليم لتعزيز إنتاجية قوة العمل. وهذا يستلزم أولاً تطوير وتدريب المعلمين ولكن ضمن مقاربة شاملة لإصلاح مدخلات التعليم، وهو يتطلب ثانياً توفير أفضل نوعية جيدة من العناية بالطفولة المبكرة وتربيتها ما يؤمن أسساً للتعليم. ويتضمن ذلك ثالثاً إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني في سوريا، وربطه بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل وإدخال المزيد من المرونة من أجل تلبية الإحتياجات المتغيرة للإقتصاد. أما على المدى القصير والمتوسط.

على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، حقق قطاع التربية في سوريا نجاحات هامة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ومكافحة الأمية وإنتاج قوة عاملة للقطاع العام.

فيحتاج النظام التربوي في سوريا مواجهة الضغوط السكانية. إذ يجب التخفيف بعناية نامة لأي توسيع في البنية التحتية المدرسية لضمان المساواة في فرص الوصول إلى التعليم. ويجب أن تركز أولويات الحكومة السورية من أجل تجميع الإلتحاق بالتعليم على استهداف المجموعات السكانية الأكثر حرماناً والأقل تلقياً للخدمات التعليمية. والسعي إلى بناء قاعدة مجموعة من القوة العاملة الماهرة التي يمكنها تلبية متطلبات إقتصاد يتعلم، وإن من شأنه أن يولد وفرات هامة يمكن إعادة توظيفها في المزيد من توسيع فرص الإلتحاق بالتعليم وتحسين نوعيته. ويمكن إيجاد وفرات هامة من خلال رفع نسبة عدد التلامذة على عدد المعلمين في مرحلتها التعليم الإبتدائي والثانوي على حد سواء من خلال الإشراف على عملية توظيف المعلمين ما يؤدي إلى التوفير في ما

يقارب ثلث موازنة الرواتب بحلول 2015. ويمكن أن تصبح هذه الموارد المخرجة مصدراً هاماً لتمويل الإستثمار في الجودة التي يحتاجها النظام التربوي، ويساهم توجيه الموارد نحو تحسين النوعية في تخفيض نسبة الرسوب ما يؤدي بالتالي إلى تحسين الفعالية والكفاءة. وهناك دور للقطاع الخاص في تلبية الطلب المتزايد على التعليم. وقد خطت سوريا خطوات إيجابية في هذا الإجهاد بإقرار قانون المدارس الخاصة بما يتيح للقطاع الخاص الإستثمار في التعليم، ولكنه لا يزال مورداً غير مستثمر. وتستطيع الحكومة السورية وضع حوافز للمزيد من تشجيع إخرائط القطاع الخاص في توسيع نطاق الإلتحاق بالتعليم، بينما ترأقب عن كذب نوعية التعليم الذي يوفره هذا القطاع.

ويكمن لتدريب المعلمين الفعال ولتطويرهم أن يحسن الجودة والفعالية الداخلية. وقد باشرت الحكومة السورية في برنامج تطوير للمعلمين يتضمن منح شهادات للمعلمين وتحديث التدريب لما قبل الخدمة وأثناء الخدمة وتوفير فرص للدراسة عن بعد وعبر قنوات تعليم إلكترونية ومفتوحة. ورغم إيجابية هذه الخطوات فإن التجربة تظهر أن التدابير الإدارية الجزئية كتطوير البرامج غير كافية لتحسين نوعية التدريس. ويتوجب على سياسة شاملة للمعلمين أن تتضمن إجراء إصلاحات في التعليم الأساسي للمعلمين وفي تصميم وتطبيق المعايير المهنية وكذلك الإصلاح في التدريب أثناء الخدمة والإنتفاخ على موفري خدمات من غير القطاع العام. ووضع نظام حوافز للمعلمين مصمم

بشكل جيد وتطبيقه ما سيؤثر على نتائج التلامذة. ويمكن لتوسيع نطاق رعاية وتربية للطفولة المبكرة (ECCE) أن يساهم في تحسين جودة التعليم. وأن يعزز التكامل الإجتماعي للجيل الشاب في سوريا. وتتضمن الخطة الخمسية العناصر الأساسية لإستراتيجية رعاية وتربية الطفولة المبكرة ضمن مقاربة شاملة تجمع بين التعليم والرعاية الصحية ومن خلال مشاركة أكبر مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

كما سيساهم إصلاح نظام التعليم التقني والتدريب المهني (VTET) في تحسين الفعالية الخارجية لنظام التعليم. وإذا كان لسوريا أن تنافس في الأسواق العالمية، يحتاج الإقتصاد أن يقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى وجودة أفضل. ويستلزم ذلك مستويات أعلى من المهارات وقوة عمل أفضل تأهيلاً. فضلاً عن ذلك فإن المنافسة المتزايدة ودخول تكنولوجيا المعلومات والإتصالات حثت العديد من الشركات على إجراء تغييرات أساسية في تنظيمها الداخلي وممارستها العملية التي تتطلب قدراً أكبر من المهارات والمسؤوليات لقوة العمل. بما في ذلك مهارات حل المشاكل ومهارات التواصل وتعدد المهام، ورغم التحديثات الأخيرة التي أدخلتها الحكومة السورية سيحتاج نظام التعليم التقني والتدريب المهني (VTET) إلى إصلاح رئيسي ليتواءم مع إقتصاد سوق جديد يقوده القطاع الخاص بشكل متزايد. ويجب أن تشمل الإصلاحات:

■ مشاركة أكبر لأرباب العمل في تصميم وتنفيذ التدريب

■ توفير المزيد من المرونة في

يمكن التحدي أمام النظام التعليمي في سوريا على المدى الطويل في تكوين قوة عمل عالية التأهيل تجسد المهارات والمؤهلات اللازمة لمساعدتها في الانتقال إلى إقتصاد السوق.

التدريب لتلبية الإحتياجات المتغيرة للطلب في سوق العمل وإتاحة فرصة التعلم مدى الحياة

■ تحديث وتحديث محتوى وأساليب التدريب بما يسمح بالتدريب العملي على مستوى الشركات

■ تحديث نظم الرصد والتقييم

■ إصلاح بنى الإدارة من أجل تنسيق أفضل وقدر أكبر على الحاسبة

■ إستكشاف شركات التمويل بين القطاعين العامة والخاص

■ إن رصد وتقييم تعلم الطلاب يرتديان أهمية كبيرة لتقدير مدى تأثير نظام التعليم ولوضع سياسة قائمة على الأدلة. وسيكون من الضروري للحكومة السورية تطوير قدرتها على قيادة بحث موجه سياسياً قائم على التقييمات والتقدير

■ بما في ذلك التقييمات الدولية مثل TIMSS والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). كما ويجدر بها الإستمرار بالمشاركة في الدراسة الدولية TIMSS كي تتمكن من مقارنة تقدمها مع البلدان الأخرى في المنطقة والعالم.

■ دراسة للبنك الدولي

سورية تطور تمويل المشاريع

الصغيرة وتركز على تنمية الريف

غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الصغير إلى مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي. بدلاً من الوزارات غير الملائمة لتنظيم هيئة مالية".

وأشار الخبير الدولي عضو فريق عمل الاستراتيجية محمد شومان، إلى أهمية "التقويم التحليلي لعينة مختارة من مقدمي خدمات التمويل الصغير ومراجعة الجوانب المؤسسية والقوائم والتقارير المالية ومراقبة المؤشرات. لتأكد من مدى ملائمتها مع معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بهذا التمويل". وأوضح في دراسة مماثلة أن الهدف الأساس من التقويم التحليلي هو "الوقوف على نقاط القوة في مؤسسات التمويل وتحديد المواضع التي تحتاج إلى جهود إضافية لتحسين مستويات الأداء المؤسسي. وبالتالي تحسينها في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل. بهدف تعزيز العرض لخدمات التمويل الصغير وصولاً إلى دعم الأثر الناتج عن التدخلات التنموية لهذه المؤسسات. ما يعود بالنفع على الطلب لقطاع التمويل متمثلاً في أصحاب المشاريع الصغيرة".

وأوضح شومان أن التقويم التحليلي "سيساعد على تحديد مدى استمرار المؤسسات القائمة ومستوى الربحية الحالي أو المدى الزمني المتوقع للأرباح المستقبلية ومسببات الربحية. والتحديات والبدائل والمتطلبات والتحسينات الواجب على المؤسسة أخذها في الاعتبار. والمناطق المفروضة متابعتها باستمرار لضمان النجاح المؤسسي وتحديث الأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسات وآليات التعامل معها".

دمشق-الاعمار والاقتصاد أظهرت دراسة "تحليل الوضع الراهن للتمويل الصغير في سورية". تحقيق خطوات بارزة في السنوات الأخيرة لإيجاد بيئة لدعم القطاع. على رغم حداثة عهدها نسبياً مقارنة بالدول الأخرى".

وأوضحت الدراسة، التي أعدتها الخبيرة الدولية وعضو فريق إعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير في سورية مي نصر. أن عدد الزبائن الإجمالي لدى مؤسسات التمويل الصغير الخمس الرئيسية في سورية "بلغ 24017. ويرتفع إلى حوالي 49017 بإضافة عدد زبائن هيئة التشغيل وتنمية المشاريع". ويرتكز اهتمام المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الصغير في سورية حالياً على القطاع الريفي، حيث يعيش أكثر من 40 في المئة من السكان. بينهم العدد الأكبر من الفئات الأكثر حاجة. باستثناء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، التي تركز خدماتها في المناطق الحضرية من دمشق وحلب. وما يشجع عمليات التمويل في الأرياف السورية. استخدام غالبية الزبائن قروضهم في مشاريعهم الزراعية. لأنها المصدر الأساس للمعيشة في المناطق الريفية.

وأشارت الدراسة إلى أن المنتج الرئيس لدى مقدمي خدمات التمويل الصغير هو الفروض لتطوير المشاريع الصغيرة جداً. ولقيل منها يقدم قروضا سكنية وللتنمية الريفية. وأكدت نصر ضرورة "تحويل مسؤولية الإشراف على المؤسسات

سعي لتمتين العلاقة الاقتصادية بفرنسا

التشريع لاقتصاد مفتوح. **شراكة اقتصادية**

من جانبها قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية إن مستوى العلاقات الاقتصادية ونوعية الإستثمارات لا يعكسان التطورات السياسية بين سوريا وفرنسا. مشيرة إلى أن هناك رغبة حقيقية لجمع الجهود لتحقيق شراكة اقتصادية حقيقية.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون وصل إلى دمشق على رأس وفد اقتصادي وبرلماني كبير والتقى فيون الرئيس السوري بشار الأسد في زيارة تهدف لترسيخ التعاون الاقتصادي وملفات أخرى.

الفرنسية وعدد من رجال أعمال البلدين- أن الحكومة السورية ستعمل في المرحلة القادمة على رفع كبير لمستوى الاستثمار العام وستركز الإستثمارات على البنى التحتية والنقل والطاقة والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والسياحة والخدمات اللوجستية.

وعن البطالة قال المسؤول السوري إن الحكومة تهدف إلى تخفيض معدل البطالة من 8.8% وتخفض معدل البطالة من 10% من خلال خطة الفقر إلى أقل من 10% من السكان.

وأشار الدردي إلى أنه مع نهاية العام الجاري تكون بلاده أنهت الخطة الخمسية العاشرة ووضعت الخطوات الأولى نحو

كشفت نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية عن أن بلاده حققت نمواً اقتصادياً بنسبة 5.5% وأن حجم الإستثمارات الأجنبية ارتفع إلى عشرة أضعاف.

وأشار عبد الله الدردي -في كلمة له خلال افتتاح ملتقى رجال الأعمال السوري الفرنسي إلى جانب وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد- إلى ارتفاع الصادرات النفطية لبلاده بنسبة 20%. وبين أن دمشق حافظت على عجز موازنة منخفض. وأن حجم الإستثمارات التي نفذت في سوريا بلغ 44 مليار دولار. وأضاف الدردي في اللقاء -الذي جمع مثلين عن الشركات والمؤسسات